



البرلمان يشهد جلسة صاخبة حول أوضاع السجون

الراعي: يجب أن يمثل الوزير اليمن لا الأحزاب

وزير العدل يرفض زيارة اللجان البرلمانية للسجون ويطالب النواب بلأ يتحولوا إلى مفتشي مباحث
معزب: البرلمان سلطة تشريعية ورقابية ونصح وزير العدل بقراءة الدستور
الأوكوع: نرفض الوصاية على البرلمان وطرح أية قضية للنقاش بهدف المعالجة وليس استهداف أحد

وزير العدل يرفض زيارة اللجان البرلمانية للسجون ويطالب النواب بلأ يتحولوا إلى مفتشي مباحث
معزب: البرلمان سلطة تشريعية ورقابية ونصح وزير العدل بقراءة الدستور
الأوكوع: نرفض الوصاية على البرلمان وطرح أية قضية للنقاش بهدف المعالجة وليس استهداف أحد

الجدير بالذكر أن مجلس النواب سبق أن شكل عدداً من اللجان البرلمانية وكلفها بالنزول الميداني لزيارة السجون والإطلاع على أوضاع المساجين في عدد من المحافظات ووقع تقارير بذلك إلى البرلمان.

هذا وكشفت التقارير عن فظاعة أوضاع السجون وتدني وسوء الخدمات فيها إضافة إلى تدخل عمليات التوجيه بسجن الأشخاص بين عدة أجهزة أمنية واللجان الشعبية، إلى جانب سجناء، بتهمة بسيطة إلا أنه لم تتم إحالتهم للقضاء.

الأمنية ومازلنا في صدد حالات الدمج المالي والإداري والتدريبي".
ووعده وزير الإدارة المحلية الأستاذ علي بن علي القيسي ببذل كل ما تستطيع وزارته فيما يخص السلطة المحلية في سبيل الحفاظ على الأمن والاستقرار.

وواصل بالقول: إن اللجان الشعبية أدت دورها " ولولاها لمكانت التفجيرات في كل شوارع صنعاء والمدن اليمنية".
إلى ذلك وصفت وزيرة حقوق الإنسان علياء الشعبي أوضاع السجون بـ"الصعبة جداً".

في مؤسسات الدولة من جانبه التزم وزير الداخلية اللواء الركن محمد عبدالله القوسي باستيعاب ملاحظات النواب وفق الإمكانيات المتاحة، مشيراً إلى رفع مصفوفة مع وزيرة حقوق الإنسان إلى رئيس الوزراء تتعلق بتحسين أوضاع السجون.

ويخصوص اللجان الشعبية قال القوسي: إن وزارته بدأت خطوات جادة وفعالة في دمج اللجان في الأجهزة الأمنية لاقت تجاوب الكثير من قيادات اللجان الشعبية".
وأضاف: "لقد دمجنا 18 ألفاً من اللجان الشعبية بالأجهزة

والحرب صليبية صهيونية ماسونية، ولا يهمهم عملي أو جدتي، مؤتمر أو أنصار الله، فهم يريدون أن يجتثوا كل مسلم على وجه الأرض".
وقال: إن هناك بناداً في اتفاق صنعاء السياسي بين المؤتمر وأنصار الله ينص على عدم مرور شيء على النواب إلا بعد مروره على المجلس السياسي.

ويشأن اللجان الشعبية، قال عقبات: إنه كان يتمنى مناقشة النواب لجرانم العدوان لكن "لا يهمننا إلا اللجان الشعبية".
في المقابل قال رئيس مجلس النواب يحيى الراعي: إن الإجدد بوزير العدل توجيه كلامه إلى "النيابات والحكام الجدد عن فهم القوانين، أما النواب فهم من يشرعون القوانين".

مشدداً على أن الوزير يجب أن يمثل اليمن واليمنيين عموماً لا علي عبدالله صالح ولا عبد الملك الحوثي "فلسنا وكلاء لأحد". من جهته نصح النائب عبدالرحمن معزب، وزير العدل بقراءة الدستور الذي يشير إلى أن مجلس النواب ليس سلطة تشريعية فحسب بل ورقابية أيضاً.
وقال: إن اتفاق صنعاء السياسي ينص بوضوح على العمل بالدستور والقوانين.

أما النائب عبدالرحمن الأوكوع فقال: "نحن نرفض أي وصاية على مجلس النواب من أي جهة سواء أكان المجلس السياسي أو غيره، ولسنا بحاجة لمحاضرات، ومجلس النواب في مقدمة مؤسسات الدولة لمواجهة للعدوان".
وأضاف: أن طرح النواب أي قضية من القضايا لا يعني استهداف أحد وإنما المعالجة الاختلافات.

وطالب الاستاذ عبدالرحمن الأوكوع بإزالة شعارات الحوثيين

> تشهد قاعة مجلس النواب مناقشة قضايا وطنية مهمة ومواضيع شائكة تجسد استهغار ممثلي الشعب دورهم المحوري في هذه المرحلة الحرجة وفي ظل استمرار العدوان والحصار على شعبنا. كما أن البرلمان يخوض معركة خارجية لا تقل أهمية عن القضايا المصرية الداخلية.

وبهذا الشأن شهدت قاعة مجلس النواب- في جلسة السبت والتي عقدت برئاسة الشيخ يحيى علي الراعي رئيس المجلس وحضور عدد من الوزراء- نقاشات جريئة وصاخبة وانتقادات متبادلة بين ممثلي الشعب ووزراء في الحكومة لاسيما وأن الجلسة خصصت لمناقشة قضايا أمنية وحقوقية، حيث تم الوقوف أمام التقرير الذي أعدته لجنة برلمانية خاصة حول الأوضاع الحقوقية للسجناء في عدد من محافظات الجمهورية. تدهور الأوضاع في السجون والانتهاكات التي يتعرض لها المساجين فجرت نقاشاً حاداً بين نواب الشعب وبعض الوزراء... حيث شن وزير العدل أحمد عقبات هجوماً شديداً على أعضاء مجلس النواب، حيث قال في مناقشة تقرير عن الأوضاع الحقوقية للسجناء: "يفترض بأعضاء مجلس النواب أن يكونوا على دراية كاملة بالدستور والقوانين وأن يشتغل مجلس النواب عبر الجهات المختصة وليس عليهم زيارة السجون فيلسوا مفتشي مباحث" متهماً البرلمان بالتعدي على اختصاصات القضاء واللجنة العليا للسجون، ونزع اختصاصات وزارة العدل.

ونصح عقبات النواب بأن "يتجه كل في ما يخصه وننسى الذات والمصالح الشخصية والحزبية، ويجب أن نراجع اختصاصاتنا بدقة بعيداً عن المزايادات".
واستطرد قائلاً: "لسنا اليوم بصدد عمل دعاية انتخابية،

التوصيات البرلمانية التي التزمت بتنفيذها الحكومة :

تمكين لجنة العفو بالمحافظة من الإطلاع على قضايا السجناء، في الأمن السياسي وغيره لجنة عمران تشدد على الزام الجهات الأمنية بإحالة المتهمين للقضاء، المطالبة بتواجد القضاة ووكلاء النيابة في أماكن أعمالهم ضرورة موافاة البرلمان بأسماء السجناء المتهمين بعلاقتهم بالعدوان..

الموقوفين على ذمة قضايا جنائية عقب التحقيق معهم وخلال المدة القانونية المحددة وضرورة قيام القضاء، ووكلاء النيابة بالتواجد في مقر أعمالهم وتوفير الكوادر الكافية منهم يتيم البت في قضايا السجناء دون أي تأخير. إلى جانب قيام الجهات المختصة بتوفير مقرات للمحاكم والنيابات التي تم استهدافها من قبل طيران تحالف دول العدوان .
وشددت على ضرورة موافاة المجلس بأسماء السجناء الموقوفين على ذمة قضايا متعلقة بالعدوان ومراكز احتجازهم.

وكلف المجلس لجنته البرلمانية بمواصلة مهمتها لاستكمال زيارة السجناء والموقوفين على ذمة قضايا متعلقة بالعدوان للقاء بهم ومعرفة مدى قانونية الإجراءات المتخذة بشأنهم.

وأوصى المجلس الحكومة بتشكيل لجنة من وزارات الداخلية، والإدارة المحلية، وحقوق الإنسان، والعدل للقيام بزيارة كافة السجون في عموم محافظات الجمهورية لمعالجة قضايا السجون والسجناء.

وكان وزراء العدل القاضي أحمد عبدالله عقبات، والداخلية اللواء محمد عبدالله القوسي، والإدارة المحلية علي بن علي القيسي، وحقوق الإنسان علياء فيصل عبداللطيف الشعبي، وشؤون مجلسي النواب والشورى الدكتور علي عبدالله أبو حليقة، عبروا في كلماتهم أمام المجلس عن شكرهم العميق لهاتمما مجلس النواب بقضايا المواطنين كما هو الأمر لأعضاء حكومة الإنقاذ الوطني .

وأشاروا إلى أنهم سيعملون على تنفيذ توصيات المجلس في سبيل الحرص على تنفيذ القانون وتحقيق المصلحة الوطنية العليا.

حضر الجلسة محافظ إب عبدالواحد محمد صلاح ومحافظ عمران الدكتور فيصل صغير جعمان ووكيل محافظة إب لشؤون الأمن عبدالرحمن أحمد الزكري ووكيل مصلحة السجون العميد عبدالسلام علي الضالعي وعدد من مديري العموم في الجهات ذات العلاقة.

على وزارة الصحة توفير الأدوية لأكثر من 500 سجين ضرورة إعانة مديريات القفر والعديين والحرم ومجمعات النازحين على النيابة والمحاكم سرعة إنجاز القضايا المنظورة أمامها على الداخلية سرعة إطلاق السجناء الذين شملهم قرار العفو دون استثناء،

يذكر أن مجلس النواب أقر جملة من التوصيات بعد مناقشته تقرير اللجنة البرلمانية المكلفة بالنزول الميداني إلى سجون محافظة إب، التزم الجانب الحكومي بتنفيذها، ومنها سرعة توفير وزارة الصحة العلاجات الكافية للسجون كونها تضم أكثر من خمسمائة سجين من محافظات أخرى بالإضافة إلى ما لديها.. وعلى الجهات الحكومية المعنية بالمنظمات الإنسانية والدولية التنسيق مع المحافظة لتقديم الدعم اللازم للمحافظة كغيرها من المحافظات نظراً لوضعها الاستثنائي خصوصاً مع وجود عدد من المديريات في أمس الحاجة لمثل هذه الإعانة كمديريات القفر، العديين، وأجزاء من حزم العديين ومخيمات النازحين وبقية مديريات المحافظة.

وأوصى المجلس بضرورة العمل مستقبلاً على توفير المبالغ المالية اللازمة لتوسعة السجن المركزي في المحافظة كونه يحتوي على أعداد كبيرة تتزايد عاماً بعد عام دون أن يحظى بأي توسعة خلال الأعوام الماضية مع ترميم ما يجب ترميمه في الوقت الراهن. وحثت توصيات المجلس النيابة العامة والمحاكم المختصة على سرعة إنجاز القضايا المعروضة أمامها أولاً بأول.

وأوصى المجلس كذلك وزارة الداخلية بسرعة إطلاق سراح جميع السجناء في المحافظة الذين شملهم قرار العفو العام دون استثناء، وتمكين لجنة العفو العام الفرعية في المحافظة من الإطلاع والنقاش على قضايا السجناء، في الأمن السياسي وغيره من السجون والبث في قضاياهم وفقاً لقرار العفو العام، أو إحالتهم إلى المحاكم المختصة .
وأوصى المجلس باستمرار إكمال المهمة المكلفة بها اللجنة والمتمثلة بزيارة السجن الاحتياطي بمديرية يريم، وكذا شبه السجن الاحتياطي في مديرية ذي السفال، واستمرار التواصل والتنسيق بين اللجنة ولجنة العفو العام في المحافظة.

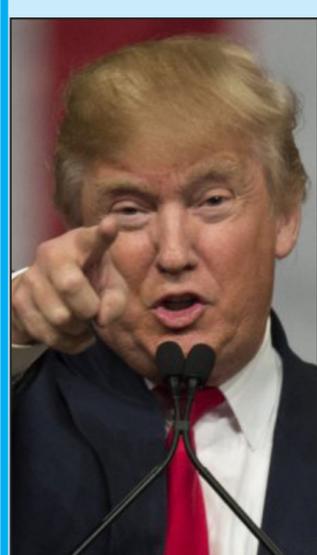
كما أقر المجلس عدداً من التوصيات بعد استعراضه ومناقشته تقرير اللجنة البرلمانية الخاصة المكلفة بالنزول الميداني إلى محافظة عمران ومنها إلزام الجهات الأمنية بإحالة

مجلس النواب يرفض تغيير ممثليه في البرلمان العربي ويعتبر استبدالهم مساندة للعدوان على اليمن

> رفض مجلس النواب الإجراءات الفردية التي اتخذها البرلمان العربي الاسبوع الماضي والمتمثلة باستبدال ممثلي مجلس النواب للجمهورية اليمنية في البرلمان العربي بأشخاص غير ذي صفة،
وحدد مجلس النواب التاكيد -في بيان أصدره الاسبوع الماضي- تمسكه بممثليه في البرلمان العربي وهم :
1- الدكتور / منصور عزيز الزيداني (مجلس النواب)
2- الأستاذ/ عبدالله احمد غانم (مجلس الشورى)
3- الدكتور / صالح محمد باعشر (مجلس النواب)
4- الدكتور / علي عبدالله أبو حليقة (مجلس النواب)
ويستنكر المجلس بشدة إجراءات البرلمان العربي واعتبرها استمراراً لمواقف سابقة سلبية للغاية ترقى إلى الوقوف ضد أبناء الشعب اليمني وإرادته، مستغفراً بإقحام البرلمان العربي نفسه في الصراع الداخلي اليمني بانحيازها إلى أطراف معينة واتخاذها موقفاً معادياً للشعب اليمني من خلال تأييده ومساندته للعدوان على اليمن أرضاً وإنساناً والذي يمثل انزلاقاً خطيراً نحو تحول البرلمان العربي لإداة من أدوات تحالف العدوان السعودي ضد اليمنيين.. وكذلك تجاوزاً لا مسؤولة لأنظمة عمل البرلمان العربي وهماه واختصاصاته ومخالفات مخالفة صريحة للائحة الداخلية للبرلمان العربي وفقاً للمادة الرابعة التي تنص على أن يتم اختيار أعضاء البرلمان وفقاً للنحو التالي:
1 - بالاقتراع المباشر.
2- من قبل برلماناتهم الوطنية أو ما يمثّلها في كل دولة عضو، على أن يكونوا

أعضاء في برلماناتهم الوطنية أو ما يمثّلها.
3- بتسميتهم وفقاً للنظام الدستوري والانظمة الأساسية لكل دولة عضو، على أن يكونوا أعضاء في برلماناتهم الوطنية أو ما يمثّلها.
وأكد البيان أن مجلس النواب حرص كل الحرص على لم شمل اليمنيين واعادتهم بكل أطيافهم إلى طاولة الحوار والحفاظ على أي قنوات ممكنة للتواصل في طريق المصالحة الوطنية الشاملة وإيجاد تسوية سياسية بينهم تنهي معاناة الشعب اليمني الراهنة، وهو كذلك لا يرى في تصرفات البرلمان العربي وإصراره على اتخاذ مواقف عدائية وانفرادية دون مبرر قانوني ومنطقي إلا مساهمة في تأجيج نار الفتنة. وجاء، في البيان: إن عدم احترام البرلمان العربي للمؤسسات البرلمانية العربية ولوائدها وأنظمة عملها وعدم التزامه باليات وقنوات التواصل معها والمحددة في تلك اللوائح والأنظمة، كل ذلك يمثل سابقة خطيرة لم تحدث من قبل في أي اتحاد أو برلمان عربي .
وأعلن مجلس النواب رفضه استبدال الأعضاء الممثلين له في البرلمان العربي والمتمتعين منه بأعضاء، تم ترشيحهم من جهة غير ذي صفة.
مجدداً التأكيد على أن التعامل وفقاً للائحة الداخلية للمجلس المادة (23) التي تنص على أن (رئيس المجلس هو الذي يمثل المجلس في اتصاله بالهيئات الأخرى وفقاً لإرادة المجلس، ويعرض على المجلس نتائج لقاءاته واتصالاته وزياراته ويشرف على جميع أعماله) وعبر الأقطر والقنوات الرسمية.
محملاً البرلمان العربي المسؤولية الأخلاقية والقانونية والسياسية عن أي تصرفات مخالفة للنظم واللوائح المنظمة لأعمال البرلمان العربي.

"ترامب يؤكد على تسوية الأوضاع في اليمن وليبيا واستقرار العراق"



أكد وليد فارس، مستشار السياسة الخارجية للرئيس الأمريكي، موقف الرئيس دونالد ترامب بأن التعاون مع موسكو قد يلعب دوراً رئيسياً في حل عدة مسائل أولوية بالنسبة لإدارة الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط، بما فيها وضع حد للآزمة السورية واستئصال خطر "داعش".
ونقلت قناة "سي إن إن" الأمريكية، أن فارس قال أثناء لقائه مع دبلوماسيين عرب: إن الإدارة الجديدة ترى أن الاستقرار في العراق أولوية لها أيضاً.
وشدد على أهمية تسوية الأوضاع في اليمن وليبيا، وأن تحسين العلاقات مع روسيا قد يساعد في حل أكبر أزمات الشرق الأوسط.
وأشار إلى أن تعيين رئيس شركة "إيكسون موبيل" النفطية، ريكس تيلرسون، لمنصب وزير الخارجية الأمريكي قد يسهم في التقارب مع موسكو نظراً لصلاته القوية مع القيادة الروسية .
هذا وكان ترامب قد تعهد، الجمعة، بإنشاء مناطق إنسانية آمنة في سوريا ومطالبة دول الخليج بتمويل هذا المشروع. وأعلن ترامب في تصريح أمام مؤيديه في مدينة هيرشي بولاية بنسلفانيا أن هذا الإجراء يهدف إلى مساعدة المدنيين، وأصفاً ما يجري في سوريا بأنه أمر مؤسف للغاية.
وأوضح الرئيس المنتخب على أن بلاده غير قادرة، على تمويل المناطق الإنسانية بسبب الحجم الضخم لديونها العام. مؤكداً أنه سيطالب دول الخليج بتقديم الأموال المطلوبة لإنشاء مثل هذه المناطق.
كما جدد ترامب في تصريحاته وعده الانتخابية، بما في ذلك رفض سياسة تغيير الأنظمة التي تنتهجها الإدارة الحالية، والقضاء على تنظيم "داعش"، وبناء جدار فاصل عند الحدود الأمريكية المكسيكية للحيلولة دون تدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى الولايات المتحدة، فضلاً عن تعزيز قدرات الجيش الأمريكي.